مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: السياق الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي
اسم الكاتب: م.د. سالم مطر عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7136
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 22:23 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

السياق الفكري للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي

م .د. سالم مطر عبدالله (*)
smutar2000@yahoo.com

ملخص:

تتحرك السياسة الخارجية لكل دولة من دول العالم وفق نهج معين، يمثل الإطار الذي يحكم حركتها ويدفع بها نحو تحقيق أهدافها. هذا الإطار هو بمثابة المرجعية الفكرية لتلك الدول، والولايات المتحدة الأمريكية كسواها من الدول لها مرجعية تحدد سلوكها وسبلها وأساليبها في تحقيق أهدافها وتصريف شؤونها الخارجية.

والمراقب للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، سيلحظ أن هناك تزايداً في الجدل حول هذه السياسة تجاه الإسلام السياسي (حركات أو أحزاب)، وحول تصنيف هذه الحركات أو الأحزاب. إذ تباينت ما بين وضع كل الحركات والفعاليات الإسلامية في المنزلة ذاتها، وما بين التمييز بينها، فيما ذهبت وجهة نظر ثالثة إلى أن هناك إمكانية للتلاقي أياً كانت الصيغة (تحالفاً، تعايشاً) بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات والأحزاب الإسلامية في الدول العربية والإسلامية.

هذا الجدل والتعدد في الرؤى ووجهات النظر المتعلقة بالإسلام السياسي فضلا عن قضايا أخرى جعلت السياسة الخارجية الأمريكية تخضع في صياغتها، وتوجهاتها، وأهدافها، في جانب كبير منه التأثير تيارات اليمين الديني والسياسي الأمريكي، والتي تصاعد تأثيرها في السياسة الأمريكية، سواء بصورة مباشرة عن طريق مشاركة عدد من قادتها في الإدارة الأمريكية بين المدة (٢٠٠٠ –٢٠٠٨)، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الأطروحات الإستراتيجية التي قدمتها مراكز الفكر ومؤسساتها البحثية، وكذلك عن طريق الحملات

(*) كلية القانون والسياسية/الجامعة العراقية.

المضادة التي تبنتها هذه التيارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي جاءت كاشفة، لحقيقة المواقف الأمريكية، الرسمية وغير الرسمية، من الإسلام السياسي.

مقدمة:

تتحرك السياسة الخارجية لكل دولة من دول العالم وفق نهج معين، يمثل الإطار الذي يحكم حركتها ويدفع بها نحو تحقيق أهدافها. هذا الإطار هو بمثابة المرجعية الفكرية لتلك الدول، والولايات المتحدة الأمريكية كسواها من الدول لها مرجعية تحدد سلوكها وسبلها وأساليبها في تحقيق أهدافها وتصريف شؤونها الخارجية.

والمراقب للسياسة الخارجية الأمريكية منذ أحداث١١ أيلول/سبتمبر عام٢٠٠١، سيلحظ أن هناك تزايداً في الجدل حول هذه السياسة تجاه الإسلام السياسي (حركات أو أحزاب)، وحول تصنيف هذه الحركات أو الأحزاب. إذ تباينت ما بين وضع كل الحركات والفعاليات الإسلامية في المنزلة ذاتها، وما بين التمييز بينها، فيما ذهبت وجهة نظر ثالثة إلىأن هناك إمكانية للتلاقي أياً كانت الصيغة (تحالفاً، تعايشاً) بين الولايات المتحدة الأمريكية والحركات والأحزاب الإسلامية في الدول العربية والإسلامية.

وطُرِح في هذا السياق سؤال محوري مفاده: ما سمات وخصائص الإسلام السياسي الذي يمكن أن يشكل شريكاً للولايات المتحدة الأمريكية، ويتوافق مع مصالحها الحيوية في العالم، وبالتحديد في الدول العربية والإسلامية ؟

هذا الجدل والتعدد في الرؤى ووجهات النظر المتعلقة بالإسلام السياسي فضلا عن قضايا أخرى جعلت السياسة الخارجية الأمريكية تخضع في صياغتها، وتوجهاتها، وأهدافها، في جانب كبير منها لتأثير تيارات اليمين الديني والسياسي الأمريكي، والتي تصاعد تأثيرها في السياسة الأمريكية، سواء بصورة مباشرة عن طريق مشاركة عدد من قادتها في الإدارة الأمريكية بين المدة (٢٠٠٠ –٢٠٠٨)، أو بصورة غير مباشرة عن طريق الأطروحات الإستراتيجية التي قدمتها مراكز الفكر ومؤسساتها البحثية، وكذلك عن طريق الحملات

المضادة التي تبنتها هذه التيارات داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، والتي جاءت كاشفة، لحقيقة المواقف الأمريكية، الرسمية وغير الرسمية، من الإسلام السياسي.

أهمية البحث: يتناول هذا البحث السياق الفكري الذي تصنع بموجبه السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي، لاسيما أن هناك أكثر من اتجاه ورؤية داخل الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، ومن ثم فإن نمط هذا البحث مرتبط بنمط التحديات التي واجهتها الولايات المتحدة مع الإسلام السياسي من ناحية، وعلى ضوء تصاعد تأثير البعد الديني في المجتمع الأمريكي، وانعكاس هذا التصاعد على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، من ناحية أخرى.

أهداف البحث: انطلاقاً من الأهمية فان البحث يسعى إلى استعراض وتحليل الجدل السياسي والفكري الدائر في الساحة الأمريكية حول الإسلام السياسي وموقف الإدارة الأمريكية من ذلك. وللاقتراب من هذا الموضوع يستعرض الباحث الاتجاهات الفكرية الأمريكية إزاءالإسلام السياسي، ومن ثم كيف تتأثر السياسة الخارجية بهذه الأفكار ومن ثم تغليب اتجاه أو رؤية على اتجاه آخر ورؤية أخرى.

إشكالية البحث: انطلاقا من الأهمية والهدف يمكن صياغة الإشكالية البحثية في السؤال الرئيس الآتي: كيف يؤثر النسق الإيديولوجي الذي يعتنقه صناع القرار في توجهات السياسة الأمريكية إزاء الإسلام السياسي؟ وما هو المنطق الكامن – إن وجد – في تناول الشؤون العربية والإسلامية والذي يحرك المعسكرين السياسيين المتنافسين في السياسة الأمريكية؟ وينبع من هذا السؤال مجموعة من الأسئلة الفرعية.

الأسئلة البحثية: من أجل الإحاطة بجوانب الإشكالية البحثية يسعى الباحث للإجابة عن مجموعة من الأسئلة المتعلقة بموضوع البحث، ومن أبرزها ما يلي:

١ – ما أهم المدارس والتقاليد الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية؟

٢ – ما المنطلقات القيمية والفكرية للسياسة الخارجية الأميركية؟

٣- ما الإشكاليات التي افرزها واقع الدول العربيةوالإسلامية والتي يجب التعامل معها عند رسم الاستراتيجيات الأمريكية؟

٤- كيف تكون الولايات المتحدة الأمريكية عاملاً للتغييرفي الدول العربيةوالإسلامية وفقاً لرؤيتها؟ وما شكل هذا التغيير؟ أهو تغيير سياسي، اقتصادي، اجتماعي، أم تغيير على المستوى القيمي والفكري؟

يعكس التفكير في هذه الأسئلة، بناءً على تقارير وتصريحات من واضعي السياسات ومستشارين رئاسيين أمريكيين، مستوى غير مسبوق من تشوش السياسة الأميركية تجاه الإسلام السياسي، فهي ناشئة عن مزيد من الصراع الداخلي في الأوساط السياسية في الولايات المتحدة، وانقسام سياسي أوسع بين الحزبين الرئيسين، وتحول الأولويات لدى الناخبين الأميركيين في ظل عدم وجود فهم تام للإسلام السياسي. مما يجعل من الفجوة بين وجهتي نظر السياسة الخارجية تزداد اتساعا في الولايات المتحدة.

منهج البحث: من اجل الإحاطة بموضوع البحث والأسئلة البحثية الناشئة من الإشكالية البحثية سيتبنى الباحث المناهج الآتية:

١- منهج تحليل النظم: بتطبيق هذا المنهج، سيتم رصد وتحليل عمليات الاتصال التي تتم بين مختلف الأطراف الفاعلة على كل المستويات وتتمثل في المحددات النابعة من النظام الداخلي في الولايات المتحدة الأمريكية والتي تتمثل في تحليل ودراسة توجهات المسؤولين بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ومدى إدراكهم لدور الولايات المتحدة الأمريكيةفيضوء التغيرات في البيئة الدولية.

٢- منهج المصلحة الوطنية: تبني هذا المنهج يساعد على تقديم تفسير لدوافع السياسة الخارجية وفاعليتها، كما يسمح بالوقوف على حدود غايات السياسة الخارجية في التعامل مع الدول المستهدفة، ويوضح جانب الاستمرارية في السياسة الخارجية للدولة والمتمثل في المصالح الثابتة، كما انه يوضح الجانب

غير الثابت للسياسة الخارجية عن طريق إبراز المصالح غير المستمرة، بما يجعل محاولة التفسير اقرب للواقع.

تقسيم البحث: من اجل الإحاطة بالإشكالية البحثية وأسئلتها وبما يتوافق مع منهج البحث تم تقسيم البحث إلى ما يلي:

أولاً: الأفكار الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

ثانياً: الاتجاهات الفكرية الأمريكية حول الإسلام السياسي.

ثالثاً: توظيف الأفكار.

أولا: الأفكار الأساسية لتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية

يمكن وصف السّياسة الخارجية الأميركية بأنّها امتداد لـ"السياسة العمومية" للأمة، بمعنى أنها تستجيب ابتداءً للحاجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأولى للأمة الأميركية، بغض النظر عما يمارس عليها من تأثيرات وما يصب فيها من روافد؛ وهذا يعني أنها ليست مستقلة حتى لو كانت تتمتع بالتصرف الذاتي.

ولمعرفة توجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء أي قضية تواجهها يتوجب علينا بداية التعرف على الأفكار التي تستند عليها هذه السياسة في تبنيها لتوجه ما نحو تلك القضية. وللاقتراب من ذلك سيعمد الباحث إلى عرض بعض الأفكار التي تناولت أهم المدارس أو التقاليد الفكرية الخاصة بالسياسة الخارجية الأمريكية والتي يعدها الدارسون بشكل عام جذوراً للسياسة الخارجية الأمريكية. ومن أهم هذه الأفكار ما يلي:

١- وضع "آرثر شليزنجر" **Arthur M. Schlesinger** تصنيفاً عاماً لمدارس السياسة الخارجية الأمريكية، ويشير في هذا الصدد أنه منذ نشأة الولايات المتحدة وحتى نهاية القرن التاسع عشر تبلور في المجتمع الأمريكي تقليدان فيما يتعلق بالسياسة الخارجية[١]:

أ- التقليد الأول يسميه "التقليد الواقعي": يعود هذا التقليد إلى الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، ويقوم على أساس تحليل العلاقات الدولية من

منظور تاريخي يؤكد على تغير الأحداث ومحدودية قدرة الولايات المتحدة التأثير في العلاقات الدولية، وإمكانية ارتكابها للأخطاء. ويذهب التقليد الواقعي إلى أن على الولايات المتحدة أن تجعل من نفسها انموذجا وتترك للآخرين حرية اختيارهم له. ويتمثل ذلك – بحسب- "شليزنجر" في إحياء الواقعية والاتزان وتحمل المسؤولية في إدارة السياسة الخارجية وشؤونها(٢). وقد تجسد هذا التقليد في رئاستي "جورج واشنطن" و"هاري ترومان".

ب- التقليد الثاني يسميه "التقليد الإيديولوجي": بموجب هذا التقليد يتم تحليل الواقع من منظور أيديولوجي، إذ يرى "شليزنجر" أن هناك جوهراً ثابتاً للعلاقات الدولية يتمثل في وجود رسالة عالمية للولايات المتحدة لإصلاح العالم ومحاربة قوى الشر، وأن على الولايات المتحدة السعي لتشكيل التطورات السياسية في الخارج طبقاً للأفكار والقيم الأمريكية. وميز هذا التقليد السياسة الأمريكية منذ دخولها عصر التوسع الاستعماري عام ١٨٩٨، وتمثل في رئاستي "وودرو ويلسون" و"رونالد ريغان".

٢- ومن الأدبيات المهمة التي تناولت السياسة الخارجية الأمريكية هو كتاب "السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم" لمؤلفه "والتر راسل ميد"، إذ حدد "ميد" أربع مدارس منفصلة ومميزة للسياسة الخارجية الأمريكية وهي(٣):

أ- المدرسة الهاميلتونية: (نسبة إلى الكسندر هاميلتون وزير المالية الأمريكي ١٧٨٩-١٧٩٥).

هؤلاء يمكن أن نطلق عليهم النفعيون، ويتبنون الرؤية التي دعا إليها توماس هاميلتون، وهي تنادي بحكومة قوية،وقوات مسلحة قادرة، وأن تتبنى الإدارة الأمريكية نظرة واقعية للعالم،وتسعى إلى تنمية المصالح الأمريكية في الداخل والخارج على السواء(٤).

ومن ابرز أنصار مدرسة هاميلتون في التاريخ الأمريكي "هنري كلاي"، و"دانيال وبستر"، و"جون هاي"، و"تيودور روزفلت"، و"هنري كابوت لودج"، و"جورج بوش الأب".

ب- المدرسة الويلسونية: (نسبة إلى الرئيس وودرو ويلسون):

هؤلاء يمكن أن نطلق عليهم المثاليون، ويتفقون مع الهاميلتونيين في اعتماد سياسة خارجية نشطة،ولكنها لا تهدف أساساً إلى تنمية المصالح الذاتية، بل إلى نشر وترسيخ المبادئ الديمقراطية في كل أنحاء العالم.

ج- المدرسة الجيفرسونية: (نسبة إلى الرئيس توماس جيفرسون):

هؤلاء يمكن أن نطلق عليهم صفة الانعزاليون،ويسعون إلى تقليل ارتباطات الولايات المتحدة الخارجية إلى الحد الأدنى الممكن،وهم يسعون إلى تفكيك ما يسمى دولة الأمن القومي، ضمت هذه المدرسة بعضاً من أبرزالمفكرين الاستراتيجيين وأكثرهم تميزا في التاريخ الأمريكي مثل "جون كوينسي آدمز"، و"جورجكينان"، وكذلك بعض أنصار الانعزالية الديمقراطيين مثل المؤرخ "تشارلز بيرد"، وكاتب المقالات السياسية والإعمال الروائية "جور فيدال"(٥).

د- المدرسة الجاكسونية: (نسبة إلى الرئيس اندرو جاكسون):

وهؤلاء هم يمكن أن يطلق عليهم الشعبيون، وهم صقور السياسة الخارجية، ويعبرون عن الأفكار الشعبية،وهم متشككون دائما في السياسات الثلاث السابقة، فلا يميلون لإنكباب الجماعة الأولى على "الأعمال"،ويمرضون من مثالية الجماعة الثانية وضعف الجماعة الثالثة. وقد راقت الأفكار الجاكسونية للسيناتور "جون ماكين" عضو مجلس الشيوخ عن أريزونا، وكذلك بعض قادة الحرب العالمية الثانية أمثال"جورج س. باتون الابن"، و"ماك آرثر". إن احد مقاييس تأثير الجاكسونيةفي السياسة الأمريكية هو الدرجة التي وصل إليها القادة العسكريون الناجحون كشخصيات سياسية قوية. امثال"جورج واشنطن" و"جاكسون" و"وليم هنري هاريسون"، وعدد من أبطال حرب المكسيك أمثال "زاكاري تايلور" و"فرانكلين بيرس"، وقادة الحرب الأهلية، "روثر فورد ب. هايس"، و"جيمس جارفيلد". وهناك جنرالات عشرة أصبحوا رؤساء للولايات المتحدة، وعدد آخر من الرؤساء منهم "تيودور روزفلت"، و"جون فيتز جيرالد كيندي"، و"جورج بوش الأب" ساعدتهم سجلات

الحرب في عملهم بقوة. وقد قامت الاتجاهات والأفكار الجاكسونية ولازالت تقوم بدور كبير في تشكيل الحوار الأمريكي حول السياسة الخارجية(٦).

ويخلص "ميد" إلى أن كلاً من المدارس الأربع قد قدمت إسهامات متميزة للقوى القومية عن طريق بناء قوة المجتمع الأمريكي وتماسكه وإمداد الأمة بنوعي النفوذ الخارجي اللين والقاسي، وكل من هذه المدارس فيها جوانب النقص مثلما فيها من جوانب الإعجاب، والولايات المتحدة أفضل حالاً مع المدارس الأربع أكثر مما لو سيطرت مدرسة واحدة منهما، فعندما تترك كل منها في الساحة وحدها، ستبالغ في فرض رؤيتها، فتبعد جماعات مصالح داخلية مهمة، وتفقد فرصاً أو تدخل في مخاطر لا ضرورة لها في الخارج.

وقد تمكنت المدارس الأربع وفقاً لـ"ميد" من تكوين ائتلافات متعددة استجابة لضغوط خارجية أو داخلية، وهذه القدرة على تكوين ائتلافات تعزز برجماتية السياسة الخارجية الأمريكية ومرونتها، ومن العناصر المساعدة في هذا الشأن أن الأفراد الأمريكيين نادراً ما يرتبطون ارتباطاً وثيقاً بمدرسة واحدة لا يحيدون عنها، بل إنهم يستجيبون إلى نطاق الجذب وإلى منطق المدارس المختلفة بدرجة مختلفة في أوقات مختلفة.

ووفقاً للتصنيف الذي وضعه "ميد" يمكن استنتاج أن المحافظين الجدد ينتمون إلى "الجاكسونيين" وبعض "ويلسونيي" الحرب الباردة مثل نائب واشنطن هنري "سكوب" جاكسون، ممن كانوا يفضلون استخدام أسلوب نشط، أو حتى عدواني، لا يستثنى سبيلاً في التعامل مع الاتحاد السوفييتي، إي أسلوب يتم فيه استخدام القوة العسكرية والعمليات الاستخبارية والتحالفات مع شخصيات مشبوهة، على أساس أن الاتحاد السوفييتي لا يُؤمن جانبه.

٣- أما "تشارلز كراوثمر" **Charles Krauthammer** وهو أحد المحافظين الجدد فيصف المدارس الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية في المدارس الأربع الآتية(٧):

أ- الانعزالية:تُعرف هذه المدرسة المصلحة الوطنية الأمريكية بشكل ضيق تماماً.

ب- الليبرالية الدولية:تسيطر هذه المدرسة على الليبرالية الأمريكية ومؤسسة السياسة الخارجية، وهي تقوم على عدة أعمدة:

- التقيد بالقانون عن طريق إبرام عدد كبير من المعاهدات والاتفاقات التي تكون شبكة تربط ما بين أطراف المجتمع الدولي.
- التعددية القطبية والتنسيق مع الدول الأخرى من اجل التأكيد على احترام الشرعية الدولية.
- حب الخير للإنسانية، والتشكيك في كون المصلحة القومية مبرراً لاستعمال القوة. ومن الأمثلة على ذلك تصويت غالبية أعضاء الكونجرس من الديمقراطيين في العام ١٩٩١ ضد حرب الخليج، وأعقب ذلك وصول إدارة ديمقراطية إلى الحكم قامت بتدخلات عسكرية لأغراض إنسانية في كل من هاييتي والبوسنة وكوسوفا.

ينظر الدوليون الليبراليون إلى المصلحة القومية كشكل من أشكال الأنانية الكوميونية، ومن ثم فإنهم يعارضون هدف تأسيس نظام دولي جديد يحاكي المجتمع المحلي، إذ يريدون أن يبنى النظام الدولي على القانون والمعاهدات والاتفاقيات والتفاهمات والأنماط التي تؤدي في النهاية إلى إلغاء سياسات القوة. وللقيام بذلك فإن الدولية الليبرالية مستعدة للتخلي عن القوة الأحادية الأمريكية شيئاً فشيئاً من اجل وضعها في هيكل عالمي جديد لا تكون فيه الولايات المتحدة الحكم في الأحداث الدولية، وإنما تكون مواطناً دولياً صالحاً.

ج- الواقعية:تذهب هذه المدرسة إلى أن الدولية الليبرالية تؤدي إلى تحويل الولايات المتحدة عن مهامها الفعلية، ويرون أن الولايات المتحدة قضت -على سبيل المثال- عقد التسعينيات في تفاوض مستمر حول المعاهدات للحد من أسلحة الدمار الشامل، وهي الاتفاقيات التي لم يكن لها تأثير على الإرهابيين والدول الحمراء التي تحاول إن تضع أيديها على تلك الأسلحة.

إن للواقعية ميزة تتمثل في فهمها الواضح للأحادية القطبية الجديدة واستخداماتها، بما فيها الاستخدام الأحادي والوقائي للقوة عند الضرورة.

د- العالمية الديمقراطية:تعد العالمية الديمقراطية المدرسة الرابعة في السياسة الخارجية الأمريكية والتي يطلق عليها خطأً "الاتجاه المحافظ الجديد" وهي تنظر إلى نشر الديمقراطية على أنها نجاح الحرية، وترى في ذلك هدفا ووسيلة للسياسة الخارجية. ومن أهم أنصار هذه المدرسة الرئيس الأمريكي السابق"جورج بوش الابن"، ورئيس الوزراء البريطاني السابق"توني بلير" اللذان سعيا إلى تجميع الولايات المتحدة والعالم للكفاح من اجل "القيم". وكان رد هذه المدرسة على أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، هو الدخول في الحرب على الإرهاب كان العنصر الأساسي فيها هو النشر العالمي للديمقراطية[٨]. ووفقاً لما سبق اقترح "كراوثمر" مدرسة خامسة للسياسة الخارجية أطلق عليها:

الواقعية الديمقراطية:وصف "كراوثمر" الواقعية الجديدة بأنها"هادفة ومركزة ومحدودة". وهذه المدرسة لا تتدخل في كل مكان تواجه فيه الحرية تهديداً، وإنما تتدخل عندما تقدر ضرورة التدخل في مناطق يكون فيها الدفاع عن الحرية والعمل على نشرها مهماً في الحرب الأوسع ضد العدو الموجود، وهكذا خضنا الحرب الباردة، إذ كان العدو الموجود آنذاك هو الاتحاد السوفييتي، أما عدو اليوم فهو "الراديكالية العربية الإسلامية" ولذلك فان المنطقة التي تتضح أهمية التدخل فيها في الوقت الحالي تتمثل في الهلال الإسلامي الذي يمتد من شمال إفريقيا إلى أفغانستان[٩].

يتضح مما سبق إن المحافظين الجدد لا يتفقون على كل القضايا، فهناك تباين في وجهات النظر فيما بينهم، خاصة فيما يتعلق في شؤون الدول الأخرى، فهناك تياران أساسيان داخل الاتجاه الجديد عرفهما "كرواثمر" بالعالمية الديمقراطية والواقعية الديمقراطية.

ويرى "سمير مرقس" انه لفهم اتجاهات السياسة الأمريكية في الوقت الحالي لابد من معرفة العناصر الثلاثة الآتية[١٠]:

١- الأساس الإيديولوجي الذي قامت عليه الولايات المتحدة: إذ ولد المجتمع والدين/المذهب في وقت واحد بعدما حمل المهاجرون الجدد أو ما اصطلح على تسميتهم بـ"البيوريتانيين"**Puritants**، معهم العقيدة البروتستانية (الكالفينية)

التي كانوا يحاولون تطبيقها في انجلترا ولكنهم طوردوا واضطهدوا، فراح يحدوهم الأمل في إمكانية العيش وفقا لمبادئ الإصلاح الكالفيني على الأرض الجديدة، ولأن المهاجرين الجدد كانوا من البروتستانت فقد كانوا قوة غالبة فسادت كنيستهم وساد مذهبهم، وولدت أمريكا متحررة من تقاليد الارستقراطية التي سادت في العصور الوسطى، وأتاح توفر الأرض وندرة ألأيدي العاملة للمستوطنين تحقيق قفزات اقتصادية مميزة. وقد غضت البيوريتانية الوافدة إلى العالم الجديد الطرف عن وضع أي قيود اقتصادية من أي نوع، إذ اهتمت بالعمل وتكريس الثروة، مما أضفى موافقة دينية على مشاريع الأعمال، إذ تم الربط بين التقوى الشخصية وإحراز النجاحات الدنيوية.

٢- نمط التوسع الأمريكي من الداخل إلى الخارج: من أهم الاختلافات بين أمريكا وأوربا النهج التوسعي الذي اتبعه كل منهما، ففي الحالة الأوربية كان التوسع إلى الخارج، أي إلى القارات ألأخرى القديمة من جهة، والتي تم اكتشافها من جهة أخرى بسبب الكشوفات الجغرافية. أما الحالة الأمريكية فقد عنيت أولا بالتوسع داخل أراضيها، وبعد أن استكملت الدولة الجديدة السيطرة على كامل أراضيها بدأت في التوسع في مجالها الاستراتيجي أي: في المحيطين الهادي والأطلسي. وقد انعكس هذا الخلاف موضوعيا على جوهر الرؤية الحاكمة من جانب والدور العملي الذي سيتحدد من جانب آخر للعلاقات الدولية. فالخبرة الأوربية للتوسع كانت في إطار التوازن الدولي للقوى الأوربية، والذي تحدد في الخارج وانعكس في الداخل، بينما الخبرة الأمريكية للتوسع لم تكن في إطار توازن القوى، كما أنها انطلقت في الداخل أولا.

٣- جوهر النظرة الأميركية للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية يقوم على المصلحة الأمريكية العليا بالأساس والتي تتكون من عناصر ثلاثة هي: القيم – القوة – التجارة، فقد مَثَلَ تحالف الساسة ورجال الدين في الولايات المتحدة الأمريكية

الخلفية الفكرية الحاكمة للمصلحة القومية العليا للولايات المتحدة، والتي ألقت بظلالها على سياستها الخارجية ودورها في العلاقات الدولية.

ويخلص "سمير مرقس" إلى أن الولايات المتحدة دخلت الساحة بمنطق مغاير للحالة الأوربية، إذ سلكت سلوكاً إمبراطورياً، والإمبراطوريات لا تهتم بأن تدير شؤونها في إطار نظام دولي، فهي تطمح إلى أن تكون هي ذاتها النظام الدولي. والإمبراطوريات ليست في حاجة إلى ميزان للقوى. وهكذا مارست الولايات المتحدة دورها في العلاقات الدولية منذ اليوم الأول التي بدأت فيه توسعها الدولي[١١].

ثانيا: الاتجاهات الفكرية الأمريكية حول الإسلام السياسي

تعددت التوجهات الأمريكية الرسمية تجاه الإسلام بشكل عام والإسلام السياسي على نحو خاص، إذ تفاوتت ما بين توافقية جاءت في إطار عمليات الدبلوماسية العامة التي تبنتها الإدارة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، لفرض نموذجها القيمي والمعرفي من ناحية، وتحسين صورتها بعد تداعيات حربها على الإرهاب من ناحية ثانية، وصراعية، جاءت في إطار سياسات القوة الأمريكية، ببعديها الديني والمصلحي، والتي أكدت إلى أي حد يمكن امتزاج هذان البعدان، ولم يكن الأول مجرد رداء أو مبرر للثاني، بقدر ما كان مرجعية ودافعاً، يقوم على صعيدهما تحقيق المصالح الأمريكية، وبما يؤكد أن الانموذج الأمريكي هو في جوهرها نموذج مشتق من رؤى ومنطلقات دينية[١٢].

وقد انقسم الفكر السياسي الأمريكي- وفقاً لتصنيف أغلب الدارسين والمتخصصين- إلى اتجاهين رئيسين فيما يتعلق بالموقف من الإسلام السياسي: اتجاه متشدد، واتجاه معتدل[١٣]. وقد اختلف الاتجاهان في عدة أمور رئيسة يمكن إجمالها بقضيتين:

الأولى: تعريف الإسلام السياسي وتفسير أسبابه.

والثانية: تحديد السياسة الأمريكية تجاه الإسلام السياسي.

فيما يتعلق بالقضية الأولى فقد رأى المتشددون أن الحركات والأحزاب الإسلامية بمثابة حركات اجتماعية ذات أيديولوجية دينية، وأنها تشكل في جملها ظاهرة بأفكار وبُنى

وسياسات متطرفة، وأنها تتناقض مع مصالح الأمن القومي الأمريكي، وتمثل تهديداً للولايات المتحدة وحلفائها، وكذلك رأوا أنه لايمكن التمييز داخل الحركات والأحزاب الإسلامية بين حركات معتدلة وحركات متطرفة؛ فكلها تتفق بالأهداف وإن اختلفت في الوسائل والآليات، بمعنى: أنّ الإستراتيجية واحدة والتكتيك مختلف(١٤).

ويطرح هذا الاتجاه بعض التوصيات في التعامل مع الحركات والأحزاب الإسلامية وفق هذا التصور لعل من أهمها(١٥):

١- تبني سياسات التخويف المبنية على مصطلحات الحرب الباردة مثل الردع والاحتواء من اجل إعادة بث الخوف من التهديد القادم.

٢- عدم الضغط على الأنظمة السياسية في الدول العربية والإسلامية لتبني سياسات تدعم التحول الديمقراطي انطلاقاً من اعتقادهم بأن الإسلام والديمقراطية أمران متعارضان.

٣- المخاوف من أن يؤدي التحول الديمقراطي إلى إضعاف تلك الأنظمة الموالية للولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي قد يؤدي إلى استبدالها بأنظمة أصولية، للحيلولة دون وصول التيار الإسلامي للسلطة في الدول العربية والإسلامية ومساعدة الأنظمة في مواجهة هذا التيار.

في حين يرى المعتدلون عدم الزج بالحركات الإسلامية في التصنيف ذاتها لذي ذهب إليه المتشددون، ورفضوا الاعتراف بأنها جميعها تشكل تهديدًا للولايات المتحدة وحلفائها، وقسموا الحركات الإسلامية إلى حركات متطرفة وحركات معتدلة، وعلى حين اختلفوا في تعريف هذه الحركات المعتدلة فهناك من اعترف أن هذه الحركات تشكل الامتداد الطبيعي لحيوية وفعالية الروح الحضارية الإسلامية التي تشكل الركيزة الأساسية لثقافة العالم الإسلامي، والمستندة الى العامل الديني بالدرجة الرئيسة، الذي لايمكن إغفاله أو تجاهله عند التعامل مع العالم الإسلامي(١٦).

وفي هذا الصدد قدم "أكرام لمعي" اجتهاداً مهما يتوافق مع الطرح السابق، إذ قسم المثقفين الأمريكيين في رؤيتهم للدول العربية والإسلامية إلى اتجاهين(١٧):

الاتجاه الأول: يرى أنصاره الإسلام بوصفه العدو الجديد، ويضم هذا الاتجاه أصحاب "نظرية صراع الحضارات" الذين يؤمنون بأن الممارسة تكشف أن الإسلام والديمقراطية لا يلتقيان، "فالإسلام مثل الشيوعية ضد الديمقراطية، والغرب والحضارة الغربية". ومن هذا المنطلق يدعو أنصاره إلى ضرورة تدارك الغرب لخطر الإسلام والذي سيغزو الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية عن طريق المهاجرين، ومن ثم يجب تقييدهم، وأن على الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتحرك استراتيجي كما حدث ضد الاتحاد السوفييتي لإجهاض هذه الدعوة ومحاربتهم، وبما أن الإسلام لا يتوافق مع الديمقراطية فليس هناك جدوى من الضغط على الحكومات في الدول العربية والإسلامية للإصلاح الديمقراطي.

الاتجاه الثاني: يرى أنصار هذا الاتجاه الإسلام بوصفه تحدياً، ويرفضون فكرة أن الإسلام ضد الديمقراطية، ويفرقون بين الدول الإسلامية والأقلية المتطرفة، فالتطرف ما هو إلا نتاج ظروف سياسية واقتصادية، ومن ثم لا يوجد خطر على الدول الغربية من الإسلام، فالإسلاميون مصدر تحدٍّ وليس تهديد.

وفي ذات السياق تذكر(مارينا أوتاواي) مدير برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي الأمريكية للسلام الدولي "ان إدارة بوش الابن اكتشفت انه لا يوجد أصوليون إسلاميون فحسب، إنما هناك أيضا سنة وشيعة، وان هؤلاء ليسوا كبعضهم البعض إطلاقاً، فقد شدد بوش على وجود جماعتين إسلاميتين متطرفتين متميزتين، المتطرفون السنة مرتبطون بالقاعدة والمتطرفون الشيعة يرتبطون بإيران وبلدان وتنظيمات ترى كتوابع لإيران(١٨).

وإذا كانت المصلحة الأمريكية هي احد المحددات الأساسية لموقف "إدارة بوش الابن" من الإسلامالإسلامي، فإن ذلك لا ينفي وجود مجموعة من العوامل الثانوية كان لها دوراً دافعاً باتجاه تصلب موقف إدارة"بوش الابن"، وان هذه العوامل قد تضافرت والتقت جميعها في توليفة سياسية دينية ايديولوجية في إدارة واحدة، كما أخذت هذه الأبعاد منحاً

مختلفاً عن أي إدارة أمريكية سابقة، بمعنى ان المصلحة الأمريكية وتنفيذها مراعاة في كل الإدارات السابقة، إلا ان الجديد هو وجود مجموعة عوامل بلغت الذروة في عهد إدارة"بوش الابن"، فقد جاء تلاقي هذه العوامل كالآتي:

١- قد تزايد الجدل داخل الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، حول السياسة الخارجية الأمريكية تجاه حركات وأحزاب الإسلام السياسي، التي تطلق عليها الدوائر السياسية والبحثية –على سبيل المثال– مجلس العلاقات الخارجية، مؤسسة راند، تسمية "الظاهرة الإسلامية"، إذ مثلت هذه الأحداث مرحلة تطور في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلام السياسي عن متغيرات رئيسة أخرى.

٢- سيطرة المحافظين الجدد على أغلب مواقع الإدارة في رئاسة "بوش الابن"، وعلى العديد من المؤسسات الإعلامية والمراكز البحثية، ويرتبط بذلك ما يحمله المحافظون الجدد من رؤى دينية وسياسية تقوم على منظور الصراع الديني والحضاري مع الإسلام، كما روج لذلك من قبل "فرانسيس فوكوياما" في أطروحة "نهاية التاريخ" و"صموئيل هنتنغتون" في أطروحة "صراع الحضارات"، وما هذه الأحداث وما تلاها من تداعيات وفي مقدمتها إعلان الحرب على الإرهاب، والحرب في أفغانستان واحتلال العراق، إلا تطبيق عملي لمنطق الصراع مع الإسلام، وأن حركات الإسلام السياسي هي العدو الجديد الرئيس للولايات المتحدة، لذلك يجب أن تكرس كل الجهود لمحاربتها وتجفيف مصادرها المالية والاجتماعية.

ومن بين الممارسات التي تعكس هذه السياسات حذر تقرير "المجلس القومي للاستخبارات الأمريكي"، للعام ٢٠٠٥ حول "رسم خريطة المستقبل العالمي"، من تأثير حركة عقائدية عالمية قوية، تستمد قوتها من "الهوية الإسلامية المتشددة"، تحاول "استنهاض

خلافة إسلامية"، وتشكل تحدياً صارخاً للعادات والمبادئ الغربية خلال الخمسة عشر عاما المقبلة[١٩].

وتوقع التقرير، أن تحل مجموعات لا مركزية إسلامية محل تنظيم القاعدة، تستوحي العنف والإرهاب الدولي، وتكون أكثر انتشاراً من الناحية الجغرافية، تنطلق من الشرق الأوسط وتمتد إلى دول إسلامية أخرى.

وفي هذا السياق كرس المحافظون الجدد في إدارة "بوش الابن" إلى تنفيذ إستراتيجية تطول إعادة "بناء الديانات والثقافات"، وهم يحصرون تنفيذ هذه الإستراتيجية على الدين الإسلامي، والثقافة الإسلامية، وينشدون صياغة إسلام "مدني ديمقراطي" يستقبل القيم العلمانية والحداثة، وفق المعايير الأمريكية[٢٠].

هذا التوجه للمحافظين الجدد يعني أن نظام القيم لم يعد شأناً خاصاً. وكذلك فإن الثقافة لم تعد شأناً محلياً تراكمياً، تختاره الأمم والشعوب وتنتجه، بقدر ما غدت القيم والثقافة خاضعة لاختيارات قوى خارجية، تحركها مصالحها، ودخلت في سلم أولوياتها، وهي اختيارات مغلفة تحت عنوان الدفاع عن القيم المدنية والديمقراطية، وتقاس بمدى اتفاقها مع أسلوب الحياة الأمريكية.

ومن هنا انطلقت دعوات داخل الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة إصلاح الدول العربية والإسلامية، بناءً على فرضية أن الظروف السياسية والاقتصادية التي تعيشها هذه الدول هي من أهم العوامل المساعدة على تنامي التيارات الإسلامية "المتطرفة"، وأن مواجهة هذه التيارات يجب أن يكون عن طريق عمليات إصلاح بنيوية لهذه الدول تأخذ أبعاداً سياسية واقتصادية وثقافية وتعليمية[٢١].

ومن منطلق الإصلاح في مواجهة التطرف تبلور اتجاه يبحث عن إمكانية إيجاد حركات إسلامية معتدلة تدخل في إطار العملية السياسية وفق القواعد الأمريكية، وتشكل شريكاً محتملاً في المستقبل، وتساهم في إعادة صياغة العلاقة بين الإسلام السياسي وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وتبنى هذا التوجه "مؤسسة كارنيجي للسلام

الدولي".Carnegie Endowment forInternational peace، و"مؤسسة بروكينجز"Brookings Institution(٢٢).

وتأتي دراسة "مؤسسة راند" Rand Institution في أواخر عام ٢٠٠٣، بعنوان (الإسلام الديمقراطي المدني: شركاء، موارد، وإستراتيجيات) للباحثة "شيريلبينارد"(٢٣)، من بين أهم الاستراتيجيات التي يجب على الولايات المتحدة إتباعها في كيفية التعامل مع الإسلام السياسي.

الفكرة المركزية للدراسة تقول: إن التهديد الإسلامي يتطلب ردة فعل مختلفة عما كان معمولاً به قبل عام– أي عام ٢٠٠٢ – وأنه لمواجهة هذا التهديد يجب أن يحّول صناع الإستراتيجية الأمريكية الإسلام نفسه إلى إحدى الأدوات(٢٤)؛ بمعنى: أن توظيف الإسلام ضمن إستراتيجية معينة لخدمة أهداف الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية، وأن تستحضر إسلاماً طيعاً يمكن تحويله إلى أداة لمواجهة الإسلام المقاوم لسياسات الولايات المتحدة.

وتوصلت دراسة "بينارد" إلى نتيجة مفادها أن الإسلام الذي تحتاجه الولايات المتحدة الأمريكية لن يكون فقط إسلاماً "مصنوعاً" لخدمة الأهداف الأمريكية، بل إسلاماً "مصنوعاً" في الولايات المتحدة. فجوهر الأمر يقوم على إستراتيجية يتم التوجه بموجبها إلى الباحثين المسلمين وأصحاب الكفاءات المهاجرين الذين تركوا دولهم للإقامة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، فعن طريق هؤلاء تطلق تفسيرات هادئة للإسلام، وتقيده في المجال الشخصي، وتمنع القدرة على تحفيز المسلمين على معارضة التدخلات الأمريكية والغربية في الدول العربية والإسلامية(٢٥).

وفي الإطار ذاته أصدرت مؤسسة راند دراسة في نهاية آذار/ مارس ٢٠٠٧، بعنوان "بناء شبكات مسلمة معتدلة" Building Moderate Muslim Networks، وهي دراسة متممة لسلسلة التقارير والدراسات التي بدأت المؤسسة في إصدارها لتحديد الأطر الفكرية لمواجهة الإسلام السياسي، والجديد في هذه الدراسة هو أنها تقدم توصيات محددة

وعملية للإدارة الأمريكية بأن تعتمد على الخبرات السابقة أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الفكري الشيوعي، وأن تستفيد من تلك الخبرات في مواجهة التيار الإسلامي.

ومن أهم ما توصي به الدراسة هو التأكيد على إيجاد تيار مضاد للفكر الإسلامي داخل المجتمعات المسلمة، وتطلق الدراسة على هذا التيار وصف التيار "المعتدل"، وترى أهمية وجود اختبار للاعتدال لمعرفة من هو المسلم "المعتدل"، ممن يدعي الاعتدال وفقاً للرؤية الأمريكية للاعتدال وليس التفسير الإسلامي له. وتركز الدراسة على ضرورة أن تكون معايير الاعتدال هي معايير تضعها الولايات المتحدة الأمريكية وليست معايير إسلامية(٢٦).

ومن بين ما توصي به الدراسة أيضاً هو التزام سياسة الاحتواء في التعامل مع التيار الإسلامي، وإقامة مؤسسات بديلة، واستخدام القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والدول العربية والإسلامية لدعم المشروع الإستراتيجي الأمريكي لإنشاء شبكات مسلمة معتدلة بديلة عن التيار الإسلامي، وأن تعمل الولايات المتحدةالأمريكية كمؤسسة مانحة لدعم نمو تلك الشبكات وتطويرها، عن طريق تقديم المساعدات المالية، والإشراف على الخطط والبرامج، ومساندة العاملين من أجل إنجاح الرؤية الأمريكية، وكذلك تقييم الأداء وتطوير البرامج بشكل دوري(٢٧).

وضمن هذا الاتجاه أعلن "مركز الأخلاق والسياسات العامة"، عن إطلاق برنامج تحت اسم "أعداء أمريكا" لدراسة الأخطار التي يمثلها "الإسلام الراديكالي" للولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن المركز، أن البرنامج يأتي لدراسة "التهديدات تجاه الولايات المتحدة والغرب من مجموعة صاعدة من قوى معادية للغرب تمتد بتأثيرها على نحو متزايد إلى مستقبل هذه الدول وانتهاك الحرية الدينية في أنحاء العالم"(٢٨).

وقد أسس البرنامج، السيناتور الجمهوري "ريكسانتورم"، وقال بمناسبة إطلاق البرنامج: إن "الفاشية الإسلامية، تمثل التهديد الرئيسي للولايات المتحدة، إنها شكل راديكالي من حرف من الإسلام يسعى إلى الهيمنة على العالم". وأضاف: "إن المسلمين

الآخرين يجب أن يشاركوا الأمريكيين هذه المخاوف لأن الفاشية الإسلامية تنتج قتلا منظما للأبرياء، ومن بينهم أبرياء مسلمون كثيرون"(٢٩).

وتكشف التطورات التي شهدتها المنطقة العربية بعد موجة "ثورات الربيع العربي" والتي صنعت عصراً جديداً للتيارات الإسلامية، تحولت هذه التيارات من قوى اجتماعية وسياسية محظورة إلى قوى اجتماعية وسياسية معترف بها، وذات ثقل جماهيري كبير، أدى إلى بزوغ ظاهرة جديدة في الدول العربية، هي انتقال تيارات الإسلام السياسي من صفوف المعارضة إلى مراكز صنع القرار(٣٠).

وفي ظل هذه التطورات أصبح من اللازم أن تُكِّيف الولايات المتحدة الأمريكية سياساتها لتبني إستراتيجيات مختلفة إزاء الإسلام السياسي ومنها التعاطي مع الحكومات الإسلامية المنتخبة (تونس، مصر، المغرب)، وفي هذا الإطار أكد تقرير لـ"مركز الأمن الأمريكي الجديد" على ضرورة إعادة النظر بشكل منهجي في سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتبنى ما وصفه التقرير بمنهج التكيف الإستراتيجي، في الوقت الذي تظل فيه بعض السياسات الأمريكية الحديثة والقديمة صالحة للتعاطي مع الوضع الجديد(٣١).

وأوصى التقرير أن يكون هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو التأثير في سلوك الجماعات الإسلامية بدلاً من الرفض المطلق لدور الإسلام السياسي، وعن الحوار مع أحزاب الإسلام السياسي سيكون على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحكم على أفعال الأحزاب في مقابل أقوالها، لاسيما فيما يتعلق بالإصلاحات السياسية والاقتصادية وإسرائيل. وأن الإسلام السياسي واقع لا يمكن إنكاره مما يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية فتح الحوار معه إذا ما أرادت مصالحها في المنطقة على المدى الطويل(٣٢).

إن المقياس الأمريكي– من وجهة نظر الباحث– للاعتدال أو التطرف إنما ينبع من مدى التماشي مع المصلحة الأمريكية أولا وأخيراً، بينما تأتي مسألة الإسلام والمغالاة به

إضافة إلى اعتراض القيم الأمريكية عاملاً ثانوياً وليس عاملاًأساسياً، بمعنى كن ما تكون ولا تكنضد مصالحي في المنطقة وإلا سوف يتم إما احتوائك سياسياً أو عسكرياً.

وخلاصة القول في جملة ما تقدم، ان الولايات المتحدة معنية بالاعتدال طالما ظليتماشى مع مصالحها في المنطقة، حتى ان مسألة التطرف بشقيه الايديولوجي والدينيتنظر إليه الولايات المتحدة باهتمام اقل وهي زاوية الصدام الفكري مع الديمقراطية الليبرالية "والقيم الأمريكية" التي تنتهكها الولايات المتحدة خارج حدودها السياسية، فالصين –على سبيل المثال– اكبر دولة شيوعية في العالم، إلا ان شيوعيتها لم تثني الولايات المتحدة عن جعلها من اكبر شركائها الاقتصاديين في العالم حالياً، والاسلاموية الأفغانية المتشددة (سابقا) لم تثني الولايات المتحدة من جعلها حليفا لها في مواجهة الشيوعية السوفيتية (سابقاً)، كل ذلك يبقى ممكنا طالما ارتبط بمصلحة أمريكية، بينما مسألة الايديولوجيا يمكنالتحايل عليها لاحقا.

ثالثا: توظيف الأفكار

احتلت صناعة الأفكار وتوظيفها موقعاً متقدماً في الإستراتيجية الأمريكية في حقبة الرئيس "بوش الابن "تجاه الدول العربية والإسلامية، وربما يعود السبب في ذلك إلى النفوذ الواسع الذي يتم تعبه المحافظون الجدد سواء العاملين في الإدارة الأمريكية أم أولئك النافذون في المراكز البحثية التي تقوم بعملية صنع الأفكار وتوظيفها، لأنها تعدو احداً من أهم المرتكزات الأساسية لإنتاج المعرفة والتفكير العام، عن طريق النشاطات التي تقوم بها من أبحاث، والمؤتمرات، والإصدارات الدورية والكتب، إلى درجة أصبحت مهمة مراكز الأبحاث والتفكير ليست فقط تقديم دراسات وبحوث بل إنها تقوم بتوظيف الأفكار الواردة في هذه الدراسات والبحوث عبر تمريرها على شكل سياسات وقوانين. وعن أهمية الأفكار يقول "ايرفنجكر يستول" احد ابرز أقطاب المحافظين الجدد: "إن الأفكار هي التي تحكم العالم؛ لأن الأفكار تحدد كيفية إدراك الواقع"(٣٣).

وترى مراكز الأبحاث والتفكير الأمريكية أن تغيير الدول العربية والإسلامية لا يجب أن يستند فقط على المستوى التقليدي (السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي)، وإنما أيضا على مستوى تغيير العقول والأفكار، أي: إعادة تشكيل البُنية الفكرية والثقافية في الدول العربية والإسلامية، ويتطلب هذا من الولايات المتحدة الأمريكية أن تخوض بما يسمى (حرب الأفكار) ولاسيما على "الإسلام الراديكالي" – بحس بريتشارد بيرلو ديفيد فروم– من معهد المشروع الأمريكي للسياسات العامة "انترابرايز"، فهو– أي الإسلام– "أيديولوجية وليسدي انة ومن ثم يجب مواجهته في عالم الأفكار"(٣٤).

يتمثل الدور الأساسي الذي تقوم به مراكز الأبحاث والتفكير في عملية ضخ الأفكار الجديدة في المجتمع وتوليد نمط من التفكير الجديد لدى صانع القرار، وذلك عن طريق تزويد العاملين في الوسط السياسي بتحليلات واستنتاجات لاستخدامها كقاعدة لتطوير سياسات قائمة، أو تعديل، أو إنهاء العمل بسياسات. بمعنى آخر إن عدداً كبيراً من الأفكار المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية ظهرت أولاً في هذه المراكز، أو أطلقها من يعمل في هذه المراكز. –على سبيل المثال– "سياسة الاحتواء" التي اتبعت بعد الحرب العالمية الثانية(٣٥)، كذلك نظرية صراع الحضارات التي تحولت إلسياسة اتبعتها إدارة بوش الابن بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، في ما سمِّي بالحرب العالمية على الإرهاب، ومنها أيضا تعبير "الدول المارقة"، ومن ثم "محور الشر"،وليس بآخرها "الفوضى الخلاقة".

ومع نهاية الحر بالباردة أخذ منظرو "الاستفراد الأمريكي" يصوغون المقومات العملية لفلسفة السيادة المطلقة، ولاسيما أن المقدمات النظرية كانت جاهزة، والعامل الأيديولوجي شكل أساساً ثقافياً ودعائياً لهذه الفلسفة، وقد قامت هذه الفلسفة انطلاقاً من نواة أيديولوجية ذات محورين(٣٦):

الأول: الاعتقاد بأن الولايات المتحدة الأمريكية مكلفة برسالة.

الثاني: اليقين بأن أداء هذه الرسالة يستلزم استخدام كل الوسائل.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد انطلقت في صياغة توجهاتها من قضايا العلاقات مع الدول العربية والإسلامية من"حرب الأفكار"، كإطار عام حاكم لسياستها نحو قضايا الداخل لهذه الدول، ومن الحرب على الإرهاب، كإطار عام حاكم لسياسته اتجاه قضايا إقليمية وعالمية ذات صلة بالدول العربية والإسلامية، والإطار ان (حرب الأفكار، والحرب على الإرهاب) من العمليات الجديدة في السياسة الخارجية، فإنها في صياغته التوجهاتها وسياساتها إزاء هذه الدول مزجت بين البعدين الديني/ القيمي، والمصلحى/ الاستراتيجي[٣٧].

كما أن هذين الإطارين وإن كانا يعبران عن أبعاد دينية وقيمية وحضارية، ترتبط بالأنموذج الحضاري والقيمي الذي تسعى الولايات المتحدة إلى فرضه، فإنهما يرتبطان في الوقت ذاته بالأبعاد الإستراتيجية في سياستها الخارجية، لاسيما فيما يتعلقب القضايا التقليدية لهذه السياسة، في المنطقة، كالتوازن الإقليمي، والصراع العربي- الإسرائيلي، والنفط.

وفي إطار هذا الارتباط، فإنه يصعب- إن لم يكن يستحيل- الفصل بين ما هو داخلي وخارجي في هذه القضايا. فالحرب على الإرهاب،وإنكانت قضية عالمية، فقد ارتبطت بقضايا داخلية في الدول العربية مثل تطوير التعليم، والعمل الخيري، والحرية الدينية، كما أنها ارتبطت بقضايا تقليدية،كالصراع العربي- الإسرائيلي، وتأمين مصادر النفط.

إن مجموعة الأسباب الكامنة وراء موقف إدارة "بوش الابن" من الإسلام السياسي قد لعبت دوراً سلبياً في احتدام الصراع الذي أصبح يسمى اليوم بحرب دينية "مسيحية صهيونية ضد الإسلام والعكس"، إلا ان الأساس والمنطلق هو مصلحة ذات بعد ديني حضاري، قائم على قاعدة العداء الشخصي لمجموع الأصوليات المتناقضة، والتي تحاول كل واحدة إثبات بعدها الحضاري، سواء بالوسائلالعسكرية أو غيرها، وهذا التمايز الثقافي والحضاري وجد لنفسه مروجون كبار تناول كلمنهم علاقة الإسلام بالغرب أو بالأحرى موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الإسلام السياسي، وبرزكتاب كان لهم دورا مؤثرا "فكريا" في إدارة "بوش الابن" لعبت كتابات " فرانسيس فوكوياما " و"وصمؤيل هنتغتون" و"

وبرنارد لويس" وغيرهم من المفكرين الأمريكيين دوراً دافعاً تجاه تأزم موقف إدارة"بوش الابن" من الإسلام بشكل عام والإسلام السياسي بشكل خاص، كون هؤلاء المفكرين كانواعرابين للمحافظين الجدد.

كذلك حرب الأفكار، فهي وإن كانت عملية جديدة في السياسة الخارجية، وترتبط بالقوة الناعمة، والتي تعبر عن إستراتيجية عالمية للولايات المتحدة، فإنها قد ارتبطت بقضايا داخلية في الدول العربية والإسلامية، كالمثاقفة الفكرية التي تصدت لها عدة تيارات داخلية في هذه الدول، رداًعلى مانادتبه تيارات داخلية أمريكية، حول الأنموذج الحضاري الإسلامي، وما يقوم عليه من مرجعية، في مواجهة الأنموذج الحضاري الأمريكي، من ناحية، كما أنها ترتبط في الوقت ذاته بقضايا التعليم، والحريات الدينية، وحقوق الإنسان في هذه الدول، من ناحية أخرى[٣٨].

الخاتمة والاستنتاجات

مما تقدم نخلص إلى القولأن السياسة الخارجية الأمريكية لا تحكمها مبادئ أو ثوابت أو استراتيجيات أو تكتيكات، بل تتعدد وتتنوع بكل أبعادها بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة، وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والإستراتيجية. وعليه توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- شكلت التيارات الفكرية والمراكز البحثية الأمريكية وكذلك وسائل الإعلام، وفي بعض الأحيان ممارسات بعض القوى والتنظيمات المجتمعية، أداة مهمة، بل ومحورية، في صنع وتوجيه السياسة الأمريكية، فكانت بمثابة الذراع التأصيلي للإدارة الأمريكية، الذي يصوغ التوجهات، ويرسم السياسات ويقدم المقترحات، وعلى الإدارة الاختيار بينها، بما يتفق وأهداف سياستها الخارجية، وخصائصها المرحلية، فالمراكز البحثية وما يصدر عنها من دراسات وأطروحات وتحليلات تُشكل المُكون غير الرسمي للسياسة الأمريكية، وعن طريقها صيغت توجهاتها نحو الإسلام بشكل عام والإسلام السياسي بشكل خاص.

٢- أن هناك فجوة بين الرؤية العالمية والأهداف الإستراتيجية الأمريكية من ناحية، وواقع العالم الإسلامي من ناحية أخرى، بإذ يمثل الأخير تهديداً أو تحدياً لهذه الرؤية – بحسب ما توصلت إليه المراكز والمؤسسات البحثية الأمريكية-، فالعالم الإسلامي سواء من إذ عدم تحديثه أو من إذ الأيديولوجية الإسلامية، يمثل أنموذجا معرفياً مختلف عن الأنموذج الأمريكي، مما يعد تحدياً لفكرة الأمة الأنموذج، كذلك فهجمات ١١ أيلول/سبتمبر تُعد تحدياً واضحاً لأنموذج الولايات المتحدة باعتبارها "الأمة الأعظم"، وهذا يعني أنه أصبح من الضروري التصدي لهذا العالم وتغييره وإعادة تشكيله بما يتوافق مع المصالح الأمريكية ووفقاً لرؤيتها العالمية.

٣- إن المشكلة التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية في علاقتها مع العالم الإسلامي مشكلة طويلة المدى، تتطلب تبني اقترابات متعددة الأوجه، وذات أبعاد مختلفة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، فبعد الحرب على العراق وتطور الأحداث فيها أصبح هناك اتفاق لدى العديد من الباحثين والخبراء ومؤسسات البحث والتفكير على أن القوة العسكرية ليست الحل الوحيد للتعامل مع المشاكل، فالقوة العسكرية يمكن أن تستخدم لتقليل قدرات المنظمات الإرهابية، ولكنها لا تؤدي إلى إقصاء احتمالية الهجمات، ومن ثم يجب استخدام أساليب أخرى بجانب القوة العسكرية، أي: إن القوة العسكرية فعالة في تدمير البنية التحتية للجماعات الإرهابية، ولكنها لا تؤثر على بنيتها الفكرية والتي هي الأخطر، لذلك يجب استخدام أدوات (القوة الناعمة)، كالثقافة، والفكر، والإرساليات الدينية، والمعاهد الثقافية، والمؤسسات التعليمية.

٤- كانت إدارة "بوش الابن" تسعى لتصدير مجموعة من القيم الليبرالية للتغطية على مصالحها الحيوية في المنطقة، وهذه القيم موظفة بشكل مبطن تجاه

الإسلام، كالحرية والمساواة وحقوق المرأة والانتخابات الحرة والإصلاح السياسي والديمقراطية وغيرها،وكل هذه المفاهيم أظهرت زيف الادعاء الأمريكي حولها عندما اصطدمت بالأصولية في المنطقة، وتحديدا فيما يتعلق بالانتخابات الحرة، والتداول السلمي على السلطة بالمعنى الديمقراطي، إذ آثرت إدارة "بوش الابن" التعامل مع أنظمة سلطوية وصلت إلى السلطة بطرق غير ديمقراطية على أن تتعامل مع حركات سياسية إسلامية وصلت بطرق ديمقراطية كحركة حماس الفلسطينية.

٥- تشير الأطروحات الفكرية الأمريكية إلى حدوث تحول جذري على المستوى المفاهيمي والإدراكي والمعرفي، حول الإسلام، ووجود تركيز على تغيير القوالب الفكرية التي تنطلق عن طريقها في توصيف علاقة الولايات المتحدة بالمسلمين وبما يجب على الإدارة الأمريكية فعله حتى تكسب بصراعها الجديد، فهو صراع مع الإسلام، وليسمع الإسلاميين الراديكاليين فقط، وهذا الصراع هو بالأساس "صراع أفكار" وأن التحدي الرئيسي الذي يواجه الغربي كم نفي ما إذا كان العالم الإسلامي سوف يقف في مواجهة المد الجهادي الأصولي، أم أنه سيقع ضحية للعنف وعدم التسامح؟. الأمر الذي يتطلب "ضبط الإسلام"، وليس "الإسلاميين"، ليكون متمشيًا مع الواقع المعاصر.

٦- الدعوة للدخول في البنية التحتية للدين الإسلامي بهدف تكرار ما فعله الغرب مع التجربة الشيوعية. فالطريق الصحيح لمحاربة الإسلام- بحسب الرؤية الأمريكية-هو بناء أرضية من المسلمين أنفسهم من أعداء التيار الإسلامي، مثلما حدث في أوروبا الشرقية وروسيا حينما تم بناء منظمات معادية للشيوعية من أبناء الدول الشيوعية نفسها. والتركيز في هذا الإطار على "أطراف" العالم الإسلامي وتجاهل "المركز"، المنطقة العربية، بغرض دعم "الاعتدال في أطراف العالم الإسلامي" لاسيما في آسيا وأوروبا. حتى تخرج الأفكار الإسلامية المؤثرة

في مجمل العالم الإسلامي من هذه الأطراف، وليس من المركز،الذي أصبح ينتشر فيه "التطرف"، بإذ تصبح هذه الأطراف هي المصدرة" للفكر الإسلامي المعتدل الجديد"، ولاتخرج الأفكار من المركز.

Intellectual context of United States foreign Policy toward political Islam

Dr. Salim M. Abdullah

Abstract:

Foreign policy of any country of the world is moving according to a particular approach, it represent a framework that governs movement and push them towards achieving their goals. This framework is tantamount to intellectual reference to those countries, the United States like other countries with reference behavior and determines paths and methods to achieve their objectives, conduct of foreign affairs.

Observers of US foreign policy since the events of September 11 2001, will note that there is a growing debate about the policy toward political Islam (movements or parties), and on the classification of these movements or parties. It varied between putting all Islamic movements and events in the same status, and the distinction between them, while I went the viewpoint of a third out that there is a possibility of convergence whatever the formula (alliance, coexistence) between the United States and the Islamic movements and parties in the Arab and Islamic countries.

This debate and the multiplicity of visions and viewpoints regarding political Islam as well as other issues that have made American foreign policy are subject to a formulation, and direction, and goals, in large part to the influence of American religious and political right currents, which escalated influence in American politics, both directly and through the participation of a number of leaders in the US administration between the period (2000 - 2008), or indirectly through strategic theses provided by think tanks and institutions of research, as well as through anti campaigns adopted by these currents within the United States and abroad, which was revealing, for the fact that attitudes America, formal and informal, of political Islam.

(*) كلية القانون والعلوم السياسية– الجامعة العراقية.

(1)Arthur M. Schlesinger, "Foreign Policy and the American Character",Foreign affairs,ESSAY Fall 1983 Issue.

(٢)آرثر شليزنجر، "الرئاسة وإغراءات الملكية"، في تشارلز كيجلي ويوجين ويتكوف، السياسة الخارجية الأمريكية ومصادرها الداخلية: رؤى وشواهد، ترجمة عبدالوهاب علوب، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤)، ص٢٢٢.

(٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: والتر راسل ميد، السياسة الخارجية الأمريكية وكيف غيرت العالم، ترجمة د: نشوى ماهر، (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ٢٠٠٥).

(٤) المصدر السابق، ص ١٢٧.

(٥) للمزيد من التفصيل ينظر: هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأميركية بين مدرستين:المحافظية الجديدة والواقعية، (بيروت: الدار العربية للعلوم نشارون، ٢٠٠٨).

(٦) والتر راسل ميد، المصدر السابق، ص ١٢٧.

(7) Charles Krauthammer, "In Defense of Democratic Realism", The National Interest, No 77, Fall 2004. P, 16.

(8)Charles Krauthammer, Op.Cit. p, 17.
(9)ibid. p, 17.

(١٠) للمزيد من التفاصيل ينظر: سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة– الدين– القوة: من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ص– ص ٣٧–٥٩.

(١١)سمير مرقس، المصدر السابق، ص ٥٩.

(١٢) د: عصام عبدالشافي، "الإسلامفيالرؤيةالأمريكية"، نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنت) متاح على الرابط الآتي:http://islammemo.cc/Tahkikat/2012/10/01/156565.html

(١٣) للمزيد من التفاصيل ينظر: فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي صدام الثقافات أم صدام المصالح، (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)، ص٢١.

(14) Robert B. Satloff, U. S Policy Toward Islamism: A Theoretical and Operational Overview, (New York: Council on Foreign Relations, 2000).

- كذلك: كارلا كوبنهاغن وحسن عبدالله، "الأصوليةالإسلامية ونظرية الدومينو: قراءة في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإسلامالسياسي"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٥، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، يوليو ١٩٩٦)، ص ١٠

(١٥)فوازجرجس،مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(١٦)محمَّد سليمان أبو رمان، "الفكر السياسي الأمريكي والحركات الإسلامية: قراءة في أوراق الشريك الإسلامي المطلوب"، البيان، العدد ٢٠٥، (الرياض: اكتوبر/ نوفمبر ٢٠٠٤)، ص ٤١.

(١٧) حسان حتحوت، إكرام لمعي، صفي الدين عبدالحميد،الإسلام في أمريكا: ظاهرة الانتشار الإسلامي في الولايات المتحدة بعد أحداث ٩/١١،(القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٣)، ص–ص ٥٩–٦٤.

(١٨) مارينا اوتاوي، "سياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط بين مأزق متعددة الأبعاد والمكونات"، مجلة المستقبل العربي، العدد ٣٣٨،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦)، ص ٤.

(١٩) للمزيد من التفاصيل ينظر:

Chatham House and The National Intelligence Council,Globalization and Future Architectures: Mapping the Global Future 2020 Project, (London: Chatham House, 6 June 2005).

(٢٠)عمر كوش، "مرتكزات نظرية الفوضى الخلاقة في سياق الإستراتيجية الأمريكية"، حوار العرب، العدد ١٢، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٧٩.

(21) Angle M. Rabasa, Cheryl Bernard, C. Christine Fair, The Muslim World After 9/ 11, (California: Rand corporation, 2004).

(٢٢)د. باسم خفاجي، "إستراتيجيات غربية لاحتواء الإسلام: قراءة في تقرير مؤسسة راند ٢٠٠٧"، رؤى معاصرة، العدد ٤، (القاهرة: المركز العربي للدراسات الإنسانية، مايو ٢٠٠٧)، ص ٥.

(٢٣)شيريلبينارد: تعمل ضمن فريق مؤسسة راند في العالم العربي فرع (قطر) وهي زوجة زلماي خليل زادة، السفير الأمريكي السابق في كل من الولايات المتحدة. وأفغانستان، والعراق، ما يعني أن الخلاصات التي توصلت لها في هذه الدراسة لابد وأن تحمل جوانب معينة من التوجهات السياسية والإستراتيجية للمحافظين الجدد بشكل أو بآخر.

(٢٤)للمزيد من التفاصيل ينظر:

Cheryl Benard, Civil Democratic Islam: partners, Resources, and Strategies, (California: Rand Corporation, 2003), p.p47-48.
(25)Ibid. p,60.

(٢٦)للمزيد من التفاصيل ينظر: د. انجل رابسا (وآخرون)، بناء شبكات إسلامية معتدلة، (كاليفورنيا: مركز السياسة العامة لمنطقة الشرق الأوسط، مؤسسة راند، ٢٠٠٧)، ص- ص ٦٦-٧٨.

(٢٧)المصدر السابق، ص- ص ٤٨- ٦٥.

(٢٨) للمزيد من التفاصيل ينظر: مجلةأمريكا إن أرابيك،"متبني الفاشية الإسلامية يدير برنامج أعداء أمريكا"،(واشنطن: ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٧)، متاح على الرابط الآتي:

http://www.americainarabic.com/print_this_story.asp?smenu=86&sdetail=1058

(٢٩)المصدر السابق.

(٣٠)مالك عنوني، "الأسئلة الإشكالية: محاولة أولية للاقتراب من أبعاد الصعود الإسلامي ومآلاته"، ملحق تحولات إستراتيجية، السياسة الدولية، العدد ١٨٨،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أبريل ٢٠١٢)، ص ٣.

(٣١)هناء دكروري (وآخرون)، "بعد الربيع العربي: أمريكا وإستراتيجية جديدة في الشرق الأوسط"، ملف صحيفةالأهرام، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٨/ ٨/ ٢٠١٢).

(٣٢)المصدر السابق.

(33)Irving Kristol, Neo- Conservatism: The Autobiography of An Idea, (New York: free press, 1995), P.44.
(34)Richard perle, David From, An End to Evil: How to Win the War of Terror, (New York: Random house, 2004), p. 279.

(٣٥)بعد الحرب العالمية الثانية أطلق مجلس العلاقات الخارجية (وهو أحد مراكز الأبحاث الأمريكية) مشروعاً ضخماً للدراسات حول الحرب والسلام لاستكشاف الأسس المرغوب فيه السلام مابعدالحرب. وقدتمإنتاج (٦٨٢) مذكرة قدمت إلىوزارة الخارجية حول مواضيع متنوعة، منها اقتراح إنشاء هيئة الأمم المتحدة، كذلك مبادئ سياسة الاحتواء التي أنتجتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي، والتي وضعها السفير الأمريكي، في موسكو "جورجكينان" ونشرها في مجلة فورينا فيرز "Foreign Affairs" بعنوان "أسس السياسة السوفيتية" في عام ١٩٤٧. للمزيد من التفاصيل ينظر:

David M. Ricci, The Transformation of American Politics: The New Washington and the Rise of Think Tanks, (New Haven: Yale university, 1994), p. 52

(٣٦)ميشال بوغون موردان، أمريكا التوتاليتارية: الولايات المتحدة الأمريكية والعالم إلى أين، ترجمة د: خليل احمد خليل، (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص٢٤٣.

(٣٧) د. عصام عبدالشافي، "جدالات الفكر والحركة: البعد الديني في السياسة الخارجية"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٩١، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، يناير ٢٠١٣)، ص١٢.

(٣٨) المصدر السابق، ص ١٣.

دراســات دوليـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ